NPT/CONF.2015/PC.I/11

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

8 May 2012
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل – ١١ أيار/مايو ٢٠١٢

تقرير الميسر إلى الدورة الأولى التي تعقدها اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

تعيين الميسر وعقد مؤتمر عام ٢٠١٢

١ – في عام ١٩٩٥، اتخذ مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها قرارا بشأن الشرق الأوسط يدعو إلى جملة أمور منها إنشاء منطقة في الشرق الأوسط يمكن التحقق فعلياً من خلوها من أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات إيصالها. وقد شدّد فيما بعد مؤتمرُ استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ على أهمية إرساء عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥.

٢ – وجاء في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المعقود عام ٢٠١٠ أن الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٥ وهم الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (يُشار إليهم فيما بعد باسم الداعين إلى عقد المؤتمر)، سيقومون بالتشاور مع دول المنطقة بالدعوة إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ تحضره جميع دول الشرق الأوسط ويتناول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من أحكام قرار عام ١٩٩٥.

070612 090512 12-33300 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - ووفقا للخطوات العملية التي أقرها مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، قام الداعون إلى عقد المؤتمر، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ وبعد التشاور مع دول المنطقة، بتعيين وكيل وزارة خارجية فنلندا، جاكو لاجافا، ميسرًا للمؤتمر المزمع عقده في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وقرروا أن تكون حكومةُ فنلندا الحكومةَ المضيفة للمؤتمر.

٤ - وكُلف الميسر بتوفير الدعم لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بإجراء مشاورات مع دول المنطقة في هذا الصدد والاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢. وينبغي كذلك أن يقدم الميسر المساعدة في تنفيذ خطوات المتابعة التي تتفق عليها دول المنطقة المشارِكة في مؤتمر عام ٢٠١٢. وسيقدم الميسر تقريره إلى مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ واجتماعات لجنته التحضيرية.

المشاورات التي يجريها الميسر

٥ - في إطار مسعاه إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، بدأ الميسر تنفيذ ولايته بجمع أفكار دول المنطقة وآرائها وتوقعاتها فيما يتعلق بإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة وما يتصل بعقد المؤتمر، وذلك لضمان إدماج مساهمات تلك الدول بشكل أساسي في العملية واكتساب فهم تام لنقاط الانطلاق المتنوعة. وسعى الميسر أيضا إلى التوصل إلى توافق بشأن الجوانب التنظيمية للمؤتمر ومنها مثلا توقيت انعقاده، والمشاركة فيه، وجدول أعماله، وغير ذلك من طرائق تسيير أعماله.

٦ - واعتمد الميسر نهجاً إدماجياً لضمان وضع وجهات نظر جميع دول المنطقة نصب الأعين في أثناء العملية التشاورية. ويشجع الميسر جميع دول منطقة الشرق الأوسط على اتباع نهج منفتح يستشرف المستقبل وعلى الاشتراك مع بعضها بعضاً في حوار وتعاون بنّاءين. وأكد الميسر أنه بإمكانه والمجتمع الدولي أن يقدما دعما يتسم بالأهمية غير أن تولي زمام أمور المؤتمر والمسؤولية عن إنجاحه وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة في نهاية المطاف مسألتان تقعان على عاتق دول المنطقة.

٧ - وقد أجرى الميسر ما يزيد على مائة جولة مشاورات في عواصم المنطقة وفي مدن منها نيويورك وجنيف ولاهاي وفيينا وهلسنكي للاجتماع بجميع الجهات صاحبة المصلحة، بما فيها دول المنطقة كافة والداعون إلى عقد المؤتمر والدول الحائزة للأسلحة النووية إضافة إلى المنظمات الدولية المعنية والمجتمع المدني وسائر الأطراف المهتمة بالموضوع. وكانت المشاورات مع دول المنطقة هي محط التركيز.

٨ - وفي أعقاب تعيين الميسر وتحديد الحكومة المضيفة، أنشئ مكتبٌ في وزارة خارجية فنلندا لتقديم الدعم إلى الميسر والمساعدة في التحضير لمؤتمر عام ٢٠١٢. ويمتلك هذا المكتب خبرة متخصصة في المسائل الموضوعية والتقنية ذات الصلة.

٩ - وقد استُقبل الميسر بحفاوة في جميع الدول التي زارها في المنطقة وخارجها. وكان تحديد فنلندا لتكون الحكومة المضيفة لمؤتمر عام ٢٠١٢ وتعيين وكيل وزارة الخارجية، جاكو لاجافا، ميسراً للمؤتمر موضع ترحيب من الجميع. وأجرى الميسر منذ تعيينه مشاوراتٍ منتظمة مع الداعين إلى عقد مؤتمر عام ٢٠١٢، وتلقى دعمهم الثابت والتام لمساعيه إلى تنفيذ الولاية المنوطة به.

١٠ - وشاركت كل دول المنطقة مشاركة بنّاءة في عملية التيسير. وأجريت المناقشات في مناخ إيجابي وتناول المتحاورون المسألة بجدية وبذهن متفتح.

١١ - وشملت المشاورات طائفةً عريضة من المسائل الموضوعية المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ومنظومات إيصالها، بل وتجاوزت تلك المسائل لتتناول جملة أمور منها نطاق المنطقة وبارامترات إنشائها، والتحقق والامتثال، والاستخدامات السلمية، والسلامة والأمن، وتدابير بناء الثقة، والأُطر التعاهدية ذات الصلة. وأثيرت خلال المناقشات أيضا مسألتا البيئة الأمنية في المنطقة عموما والتطورات المستجدة فيها.

١٢ - وأكدت دول عديدة من دول المنطقة أن العملية توفر لكافة الدول فيها فرصا هامة للتعاون ينبغي ألا تُهدر. ويعتبر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة إسهاما في الجهود الدولية والإقليمية للحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وفي تحسين البيئة الأمنية عموما.

١٣ - والملاحظ أن دول المنطقة تتشاطر كلها هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة. لكن الآراء تتباين بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف وتحديد الإطار الزمني لتنفيذه. وتتنوع التوجهات بالنسبة لطبيعة العملية ذاتها. فهناك عدد من الدول يود أن يتم الإنشاء المقرر لمنطقة خالية من الأسلحة من خلال مفاوضات وخطوات ملموسة تتخذها لذاك الغرض الدولُ المشاركة من المنطقة. والبعض الآخر يود التشديد على ضرورة إقامة حوار أكثر انفتاحا يتناول قضايا أعم وعلى الحاجة إلى تطوير البيئة السياسية أولا.

١٤ - وتكرر كثيرا تأكيدُ الحاجة الملحة إلى تحقيق تقدم نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة. وأشار بعض الدول إلى تداعيات بطء التقدم المحرز أو انعدامه وآثارها المحتملة على إدامة حيوية الجهود العالمية والإقليمية لمنع الانتشار وعلى الدورة الحالية لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

١٥ - وفي الوقت نفسه، أثار عدد من دول المنطقة في أثناء المشاورات أسئلة تتعلق بالتطورات السياسية الأخيرة التي شهدتها المنطقة. وأعرب بعض الدول عن قلقه مما قد يترتب على تلك التطورات من آثار في العملية.

١٦ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن مشاركة دول المنطقة كافة تعد شرطا مسبقا لإنجاح المؤتمر. وفي حين أبلغت بلدان كثيرة الميسر باستعدادها للمشاركة في المؤتمر، لا يزال موقف عدد من الدول غير محدد في هذه المرحلة. لكن أيا من دول المنطقة لم يرفض المشاركة.

التحضيرات لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢

١٧ - سيدعو إلى عقد المؤتمر كل من الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمي قرار عام ١٩٩٥. ومن المنتظر أن يحضر المؤتمر دولُ منطقة الشرق الأوسط كافة حسب التكليف الصادر في هذا الشأن. ولدى تحديد قائمة المشاركين من المنطقة والأطراف التي ينبغي استشارتها عند الاضطلاع بالتحضيرات، استعان الداعون إلى عقد المؤتمر والميسر بوثيقة الوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (XXXIII)/887 الصادرة في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٨٩ وفقرتها الثالثة (دراسة تقنية عن الطرائق المختلفة لتطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط). وبناء على التكليف الصادر، فسيكون من ضمن المشاركين الآخرين في المؤتمر الداعون إلى عقده والدول الحائزة للأسلحة النووية والميسر إضافة إلى المنظمات الدولية التي طُلب إليها تقديم وثائق معلومات أساسية. ورغم تباين الآراء بين الأطراف التي استشيرت بشأن مشاركة دول إضافية أو أطراف فاعلة أخرى معنية، فقد شُدد على أن الدور الأساسي في تسيير أعمال المؤتمر لا بد أن يكون من نصيب الدول المشارِكة من المنطقة. وأُعرب أيضا عن آراء متنوعة بشأن مستوى المشاركة. وتستلزم مسألة المشاركة هذه إجراء المزيد من المشاورات.

١٨ - وفيما يتعلق بتوقيت المؤتمر ومكان انعقاده، أعلنت فنلندا بوصفها الحكومة المضيفة أنها على استعداد للترتيب لعقد المؤتمر في هلسنكي في أي وقت خلال عام ٢٠١٢. وقد كثرت الإشارة في أثناء المشاورات إلى شهر كانون الأول/ديسمبر كموعد محتمل لعقد المؤتمر، وجاري الآن التخطيط للوجستيات عقده على هذا الأساس.

١٩ - ورغم إحراز تقدم هام، لا تزال هناك حاجة إلى تكثيف المشاورات من أجل الاتفاق بشكل نهائي على جدول الأعمال وطرائق تسيير أعمال المؤتمر وعلى نظامه الداخلي. وجرى أثناء المشاورات التشديد على ضرورة أن يحظى جدولُ الأعمال بالتأييد التام من جانب جميع الأطراف، وذلك لضمان مشاركتها. واقتُرح أن يتألف المؤتمر من جلسة واحدة يعقدها

بكامل هيئته وأن يضم، إذا ما رغبت دول المنطقة في ذلك، عددا من اللجان الفرعية أو الأفرقة العاملة المعنية ببنود جدول الأعمال يُتفق عليها لاحقا.

٢٠ - وكانت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠ قد أقرت خطوات إضافية تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ منها الطلب إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من المنظمات الدولية ذات الصلة إعداد وثائق معلومات أساسية لمؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن طرائق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات إيصالها، مع أخذ العمل المنجز والخبرة المكتسبة فيما سبق في الاعتبار. وقد طلب الميسرُ تلك الوثائق من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومن الوحدة المعنية بدعم تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية والسمية واللجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية، ملتمسا تقديمها بحلول نهاية شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٢١ - وسلمت الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بأهمية الدور الذي يؤديه المجتمع المدني في المساهمة في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، وشجعت جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. وحظيت هذه المسألة باهتمام كبير من جانب المجتمع المدني. فشارك الميسر والفريق التابع له في عدة مناسبات نظمتها جهات فاعلة من المجتمع المدني، وسعى الميسر وفريقه إلى العمل بشكل نشط مع المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية ومجامع الفكر. وجرى بالفعل تناول هذا الموضوع باستفاضة مما يتيح تقديم مساهمة قيِّمة بشأنه. ويثير الميسر في المشاورات التي يجريها مسألة مساهمة المجتمع المدني. ومن المرتأى عموما أن الدور الذي يقوم به المجتمع المدني دورٌ يلقى الترحاب وله أهميته في إذكاء الوعي وإرساء النُهج الجديدة وإقامة قنوات الحوار.

٢٢ - وفي إطار الخطوات العملية ذاتها، أيد مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ كذلك النظرَ في جميع العروض التي تهدف إلى دعم تنفيذ قرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك العرض المقدم من الاتحاد الأوروبي لاستضافة حلقة دراسية لمتابعة الحلقة التي نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وقد أُقيمت منذئذ الحلقة الدراسية المذكورة في تموز/يوليه ٢٠١١ بحضور متنوع وواسع النطاق من الدول وجهات المجتمع المدني. وتجري حاليا دراسة إمكانية توفير الاتحاد الأوروبي عروضا أخرى في هذا الصدد.

٢٣ - وفيما يتعلق بتمويل تنظيم المؤتمر، قدم عدد من الدول منها الحكومة الفنلندية المضيفة تبرعات لصالح التنظيم أو تعهد بالتبرع له. وتُشجَّع الدولُ القادرة على التبرع لتنظيم المؤتمر على الاتصال بوزارة خارجية فنلندا.

الخطوات المقبلة

٢٤ - بوسع الميسر الإفادة بأن تقدما كبيرا قد تحقق نحو تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ والاضطلاع بالتحضيرات اللازمة لعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، إلا أنه من الواضح رغم هذا أن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود المكثفة من جانب الميسر والداعين إلى عقد المؤتمر من جهة ومن جانب دول المنطقة من جهة أخرى.

٢٥ - وسيواصل الميسر بعد تقريره الأول هذا إجراء مشاوراته مع دول المنطقة، وهو يتطلع إلى تلقي المزيد من مساهماتها الملموسة بشأن المسائل التنظيمية والموضوعية المتعلقة بالمؤتمر وجدول أعماله وطرائق عمله ونتائجه والخطوات المزمع اتخاذها للمتابعة. وجاري بالفعل الاضطلاع بأعمال تحضيرية هامة تتم في العواصم تحقيقا لهذا الغرض. ولكفالة حضور جميع دول المنطقة للمؤتمر وزيادة احتمالات نجاحه قدر الإمكان، لا بد من تحقيق مزيد من التقدم بالنسبة لهذه المسائل وتقريب وجهات النظر بشأنها.

٢٦ - ويتشاطر الميسر والداعون لعقد المؤتمر هدفا والتزاما واضحين يتمثلان في العمل الدؤوب من أجل تنظيم المؤتمر في عام ٢٠١٢ حسب ما اتفق عليه. لكن ضمان نجاح المؤتمر يظل في نهاية الأمر مسؤولية سائر دول المنطقة. وسيواصل الميسر السعي إلى تحقيق توافق بشأن المسائل المعلقة وتشجيع التوصل إليه، إلا أن التعاون التام بين دول المنطقة ومشاركتها الكاملة يظل أمرا حاسم الأهمية. وتتطلب عملية التيسير من الجميع انتهاج سلوك منفتح وبنّاء على الدوام، سواء أكان ذلك في إطار تلك العملية أو في سائر المحافل ذات الصلة. ومن شأن تكثيف التعاون فيما بين دول المنطقة، ولا سيما بالاتصالات المباشرة والتنسيق المباشر، أن يسهل إلى حد بعيد تحقيق ذلك الهدف.

٢٧ - وللتوصل إلى تحقيق الهدف المشترك ألا وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة، لا بد لنا جميعا أن نكفل توفير المؤتمر نقطة انطلاق ناجحة في العملية المفضية إلى إنشاء تلك المنطقة.

٢٨ - ويعرب الميسر عن بالغ امتنانه للدعم المكثف الذي تلقاه من جميع الأطراف طوال عملية التشاور، وهو يتطلع إلى اكتمال تنفيذ الولاية المنوطة به.